



اقتصاد • سوريا • قانون

سوريا بين القانون والثقة – العقد الجديد

تاريخ النشر

6 نوفمبر 2025

الكاتب

المستشار ديدر بقر

مستشار قانوني



سوريا بين القانون والثقة – بينما تتجه الأنظار إلى التحولات الاقتصادية بعد عودة سوريا إلى شبكة تسويت، يبرز في الخلفية تحول لا يقل أهمية: لحظة بناء الإطار القانوني والهيكلي

الحالة

ففي آذار/مارس 2025 تم توقيع الإعلان الهيكلي الجديد، ليكون بمثابة خارطة طريق نحو دولة مؤسسات حديثة، تركز على الحقوق والواجبات، والرقابة والمساءلة
هذه العملية لا تنفصل عن مسار الإصلاح، بل تمثل الوجه الآخر للإصلاح فلا يمكن للاقتصاد أن ينجح في غياب الثقة، ولا يمكن للمجتمع المدني أن يتعامل مع سوريا كمدور جلد دون وجود مظومة

قانونية واضحة وشفافة

استقلالية المؤسسات وشفافية الإدارة

بعد البك المركزي السوري اليوم نموذجاً للتغيير، إذ يعمل وفق أسس مهنية بعيدة عن التوجيهات السياسية التي طغت المرحلة السابقة ليد تعريف حوره ليصبح دليلاً للاستقرار المالي، لا موقلاً

الحب أو طرفاً في النزاعات

في الوقت نفسه، أطلقت الحكومة برنامجاً لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية دلائل مؤسسات الحولة، وهي خطوة ضرورية لترميم الثقة المفقودة بين المواطن والحولة

حقوق الأفراد: الكرامة في الدستور الجديد

الجلال الدستوري وضع أسساً جديدة لمفهوم المواطنة فهو يكفل المساواة بين جميع السوريين في الحقوق والواجبات دون تمييز على أساس الجنس أو الأصل أو الدين كما ضمن حرية الرأي والتعبير والمصلحة والشر، ويقر بحق تكوين الأحزاب والقائبات والجمعيات المدنية، في إطار سلسلي ضمن التعددية ويمنع الحكار المسيهي

الواجبات والقيود: توازن السلطة والمسؤولية

كن هذه الحرية لا تأتي دون ضوابط

فالدستور يطر إشلاء في تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية خارج إطار الجيش الوطني، كما يمنع على عناصر الجيش والشرطة والقضاة الانضمام إلى الأحزاب السياسية، حفاظاً على الحياد واستقلال المؤسسات هذا التوازن بين الحرية والاضبط هو ما يشكل الأسس التي تظم قانوني مسطر

التحي الكبير: بناء الثقة

رغم أهمية الإصلاحات القانونية، إلا أن التحي الحقيقي يكمن في التطبيق الأنظمة وحماها لا تخلف الثقة؛ بل المسلك اليومي للمؤسسات والمسؤولين الثقة لا تمنح بقرار، بل كتعبير عن الممارسة ولهذا فإن نجاح المرحلة القادمة يتوقف على مدى التزام الحولة بمبدأ الشفافية والمساءلة، ومدى شعور المواطن بأن القانون خف حمايته لا للمصانة عليه

نحو عقد اجتماعي جديد - سوريا بين القانون والثقة

إن ما يجي اليوم يمكن اعتباره ميلاد عقد اجتماعي جديد بين الحولة والمجتمع عقد يقوم على قاعدة أن القتلاد يخم المواطن، والقانون يحميه، والمساءلة تضمن عدالة الظلم ومثلها تمثل عوكة شويقت" عوكة سوريا إلى الظلم المالي المالي، فإن الإصلاح الدستوري يمثل عودتها إلى ظلم

القيم والشرعية

قد يكون الطريق طويلاً، لكن هذه الخطوات تشكل بداية حقيقية نحو سوريا جديدة— حولة قانون ومؤسسات، لا حولة مزاج وأهواء



SCAN TO READ

الرابط اليومي للعقل

قرأ العقل على الموقع

Read Article on Website

syriamorse.com/?p=3794